1 مقدمة

وفقا لقرارات الدورة الثانية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، دعا أعضاء اللجنة إلى عقد اجتماع لفريق الخبراء (EGM) من أجل تعريف بنية الملف المفصل والذي يتضمن جميع المراحل ذات الصلة بالتعدادات، ولتجميع مختلف الخبرات القطرية والممارسات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا الصدد، نظم مركز أنقرة؛ بوصفه أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، "ندوة حول ممارسات السكان والمساكن في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" مع البنك الإسلامي للتنمية (IDB) في 6-8 مارس 2013 في مقره في أنقرة، تركيا. وحضر الاجتماع وفود من مكاتب الإحصاء الوطنية (NSOs) من 17 بلدا عضوا، وهي: أفغانستان والبحرين ومصر وإندونيسيا والعراق وماليزيا وجزر المالديف والنيجر وباكستان وفلسطين وقطر والسعودية والسنغال والسودان وتركيا وأوغندا واليمن وممثلين عن البنك الإسلامي للتنمية، وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNESCWA).

وتود أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي أن تشكر السيدة مارغريت مبوغوني من شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD) على تبادل نتائج المسوح لعامي 2010/2009 و 2012/2011 حيث من خلالها أعد هذا الملف.

ويشمل الملف ثلاثة أقسام رئيسية هي: (أ) نتائج مسوح UNSD لعام 2010/2009 و 2012/2011، (ب) استنتاجات الندوة حول ممارسات السكان والمساكن في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و(ج) نتائج المشاركين في الندوة على أسئلة الجلسة الرابعة للندوة: الطريق للمضى قدما: صوب جولة تعدادات السكان والمساكن 2020.

2 نظرة عامة

في جولة تعداد 2000 (من 1995 إلى 2004)، قامت سنة وأربعون دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تمثل 81٪ من مجموع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بإجراء تعداد، في حين أن أحد عشر دولة تتضمن أفغانستان، والكاميرون، وتشاد، وجيبوتي، وغينيا بيساو، ولبنان، ونيجيريا، والصومال والسودان وتوغو، وأوزبكستان لم تجري التعداد. وعموما، سنة وعشرون بلدا في جميع أنحاء العالم لم تجري تعدادا في جولة تعداد 2000. وبالنظر إلى هذه الأرقام، أجريت 88٪ من البلدان/المناطق على الصعيد العالمي تعدادهم لجولة تعداد 2000. وإذا تم اعتبار توقيت التعدادات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جولة تعداد 2000، فقد لوحظ أن عدد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي أجرت التعداد في كل عام حتى عام 2000 كان حوالي 4. في عام 2000، ارتفع العدد إلى 6 وظلت مرة أخرى على مستوى 4 حتى عام 2004. في عام 2004، أجرت تسع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعداداتها لجولة تعداد 2000.

واعتبارا من 1 فبراير 2013، أجرت 198 بلدا / منطقة بما في ذلك 37 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تعدادا خلال جولة تعداد 2010، وهي فترة تمتد من بداية عام 2005 إلى نهاية عام 2014. في حين أن ثلاثين دولة ستجري تعداد السكان لعام 2013 أو 2014، فإن سبعة دول ليست لديها أي جدول زمني لجولة تعداد عام 2010. ومن بين هذه البلدان الثلاثين التي ستجري التعداد، خمسة عشر منهم من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منها تسعة ستجري التعداد في عام 2013 والستة المتبقية ستجري التعداد في عام 2014. وارتفع عدد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي أجرت / قامت بإجراء التعداد في جولة تعداد 2010 بنسبة 10 في المائة من 81٪ إلى 91٪. وعلى الصعيد العالمي، هذا الرقم يدل على زيادة من 88٪ إلى 97٪ في جولة تعداد عام 2010. وأظهر توقيت بلدان منظمة التعاون الإسلامي لإجراء تعداد السكان في جولة تعداد عام 2010 تغيرا كبيرا يتراوح بين بلدين في عام 2007 إلى ثمانية بلدان في عام 2010. وإذا سار كل شيء كما هو مخطط له، فإن عام الذروة سيكون 2013 حيث من المتوقع أن تقوم تسع دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتعداداتها. من بين سبعة دول بدون جدول زمني لإجراء تعداد جولة تعداد 2010، خمسة من البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي: العراق ولبنان وباكستان والصومال وأوزبكستان. حتى الآن، وخلال جولة تعداد عام 2010، كان تعداد السكان نحو 6.2 مليار شخص يمثلون 89٪ من عدد سكان العالم. سبعة دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أجرت تعدادا بين عامي 2009 و 2012 بما في ذلك تشاد (2009) وأفغانستان (2011) وتركيا (2011)، وغيانا (2012)، والنيجر (2012)، وسورينام (2012)، وتركمانستان (2012) التي لم تعلن بعد عن الأرقام النهائية للسكان. من بين هذه الدول، أفغانستان التي تتخذ التعداد المتدرج حيث ابتدأ في عام 2011 وسيتم الانتهاء منه في عام 2015.

واستنادا إلى المعلومات الموجزة عن المسوح لعام 2010/2009 و 2011 / 2012 / المقدمة من شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة (UNSD) والتي أجابت عليها 34 و 27 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، على التوالي، فإن هذه النبذة تشكل صورة حول تجارب التعداد السكاني وممارساته في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جولة تعداد عام 2010.

3 المنهجية الرئيسية لإجراء التعداد

أظهرت النتائج المستخلصة من مسوح 2010/2009 و 2011/2011 لشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة أن الدول اختافت في كيفية إجراء التعدادات في جولة عام 2010. وبالمقارنة مع جولة تعداد عام 2000، كانت هناك زيادة في استخدام المنهجيات البديلة في هذه الجولة. وأشارت الردود إلى استخدام مصادر وطرق متعددة لأساليب العد من أجل توليد / جمع بيانات المسوح. أيضا، استنادا إلى الردود الواردة، لوحظ ارتفاع في استخدام تكنولوجيا متطورة في جميع مراحل التعداد في جولة عام 2010. وشملت أسباب هذه التغييرات الأهداف: (أ) الحد من تكلفة إجراء التعداد؛ (ب) تحسين نوعية البيانات، و (ج) تعزيز توقيت نشر نتائج التعداد.

في جولة تعداد عام 2010، أجرى خمسة وعشرون بلدا من أصل 27 بلدان عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (93٪) عدا ميدانيا كاملا لمسوح سكانها والمساكن. ومن جهة أخرى، يستخدم البلدين المتبقيين من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي (7٪)، منهجيات بديلة بما في ذلك السجلات الإدارية أو وسائل أخرى. في هذا الصدد، منهجية التعداد المهيمن في جولة عام 2010 بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي العد الميداني الكامل.

4 استخدام مصادر أخرى للبيانات

خلال جولة تعداد عام 2010، استخدمت ستة بلدان أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي مسوحا سنوية أو غيرها من المسوح المنتظمة لتوليد / جمع بيانات التعداد. واستخدم أربعة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي السجلات الإدارية كمصدر بديل للبيانات. وقامت أربعة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمسوحات العينة المخصصة لهذا الغرض. واستعمل بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مصادر أخرى للبيانات. ولم تستخدم أي من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي السجلات الموجودة مسبقا (أي السجلات الصحية، السجلات المدرسية، وما إلى ذلك) كمصدر بديل للبيانات في جولة تعداد عام 2010.

5 استخدام مصادر متعددة للبيانات

في سياق جولة تعداد عام 2010، لم تعتمد بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على العد الميداني فقط ولكنها استخدمت أيضا السجلات الإدارية وغيرها لتوليد / جمع بيانات التعداد. ورافق العد الميداني الكامل المسوح السنوية أو غيرها من المسوح المنتظمة في ستة بلدان عضو في منظمة التعاون الإسلامي لجمع/ توليد بيانات التعداد. واستخدمت أربعة بلدان عضو في منظمة التعاون الإسلامي السجلات الإدارية، في حين قامت ثلاثة بلدان عضو في منظمة التعاون الإسلامي مصادر أخرى للبيانات من الإسلامي بمسوحات مخصصة بالعينة، واستخدم بلدان عضو في منظمة التعاون الإسلامي مصادر أخرى للبيانات من العد الميداني. ولم تستخدم أي منها السجلات الإدارية الموجودة مسبقا بالعد الميداني الكامل. أيضا، استخدمت دولة عضو في المنظمة مسحا مخصصا بالعينة مع سجلاتها الإدارية وغيرها.

6 أساليب العد

من بين أساليب العد، يعتبر الاستبيان الورقي من قبل العداد الإحصائي خلال مقابلة مباشرة (وجها لوجه) هو الأشهر والذي استخدم من قبل 24 دولة من أصل 27 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي في جولة تعداد عام 2010. واستخدمت خمس دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاستبيان الإلكتروني من خلال العداد أثناء المقابلة المباشرة (وجها لوجه). ونفذت بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العد الذاتي الذي من خلاله جمعت خمس دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاستبيانات الورقية من الأشخاص من خلال العدادين الإحصائيين، وجمعت أربع دول أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التعداد الذاتي للبيانات من خلال شبكة الإنترنت. بينما استخدمت دولة في

البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الاتصالات الهاتقية لتعداد سكانها، واستخدمت دولة من البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي أسلوب التعداد المستند إلى السجل. ولم تستخدم أية من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الخدمات البريدية للتعداد الذاتي والسجلات الإدارية الموجودة أو غيرها من وسائل التعداد لجولة تعداد عام 2010.

7 استخدام التكنولوجيا

شهدت جولة تعداد 2010 استخداما واسعا للتكنولوجيا من قبل سلطات التعداد. من بين 27 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي التي أجابت، تستخدم 20 دولة منها نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لمسوح سكانها ومساكنها. وقد تم استخدام الإنترنت كوسيلة للاتصال لجولة تعداد 2010 من قبل 12 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي. وشملت الأجهزة التكنولوجية المستخدمة في هذا المجال أجهزة الكمبيوتر المحمولة (في 7 دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)، وأجهزة الكمبيوتر محمول / الجيب (في 3 بلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)، وأجهزة الكمبيوتر محمول / الجيب (في 10 بلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)، وأجهزة الماسحية، يستخدم عشرة بلدان أعضاء في المنظمة الترميز بمساعدة الحاسوب، ويستخدم 10 منهم تقنيات التصوير الأخرى وأجهزة الماسح الضوئي، القراءة ويستخدم خمسة منهم التعرف الضوئي/القراءة الضوئية للحروف (OCR)، ويستخدم 4 منهم التعرف الضوئي/القراءة الضوئية للعلامات (OMR). واستفادت ثلاثة بلدان أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من التقنيات الأخرى غير المذكورة أعلاه، ولم تستخدم دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي أيا من التقنيات المذكورة.

استنادا إلى النتائج المستخرجة من مسح شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة 2010/2009، استفاد 23 بلد من أصل 34 من البلدان الأعضاء المجيبية في منظمة التعاون الإسلامي في جولة تعداد عام 2010 من الخرائط الرقمية كطريقة مسح باستخدام الخرائط. واستخدمت 27 دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي نظام التموضع العالمي ونظام المعلومات الجغرافية لتعداداتها. في حين استخدمت ثلاثة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التصوير الجوي، استخدمت سبع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي صور الأقمار الصناعية.

وأفادت 18 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي أنها توقعت التكلفة أو توفير الوقت عن طريق استخدام التكنولوجيا الجديدة، في حين أن 5 منهم لم يتوقعوا مثل هذا التوفير سواء في التكلفة أو الوقت. وفيما يتعلق بتوفير التكلفة أو الوقت باستخدام التكنولوجيا الجديدة، أكدت 17 بلدا عضوا مجيبا في منظمة التعاون الإسلامي على التوفير، في حين أن 4 منها لم تؤكد على هذا التوفير. وتمنح فوائد استخدام التكنولوجيا الجديدة توفير الوقت وتحسين نوعية البيانات إلى 18 من أصل 27 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي إلى تغطية محسنة، 11 منهم حققوا توفيرا في التكاليف، و7 منهم شهدوا زيادة في معدلات مشاركة / استجابة بفضل استخدام التكاليف بسبب في جولة تعداد عام 2010. ومع ذلك، ذكرت 8 دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة في التكاليف بسبب توظيف

التكنولوجيات الجديدة لأخذ التعداد. وفيما يتعلق بالعقبات التي تواجهها البلدان في استخدام التكنولوجيا الجديدة، صرحت 15 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بنقص الموارد والخبرات، وأشار ثمانية موظفين إلى نقص الموارد المالية.

وتعاقد 6 من بين 27 بلدا مجيبا عضو بمنظمة التعاون الإسلامي على استخدام التكنولوجيا في جولة تعداد عام 2010. وأفاد ما يقرب من نصف البلدان الأعضاء المجيبين في منظمة التعاون الإسلامي بالإدارة الفعالة للعقود، والالتزام بالجدول الزمني، وتحسين تكامل التعداد، في حين أشار حوالي ثلث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى التقيد بالميزانية والبقاء في نطاق النجاح بفضل استخدام التكنولوجيا. حتى الآن، كتحديات لتعاقد استخدام التكنولوجيا، شهت ثلث الدول المجيبة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي صعوبات في إدارة العقود والالتزام بالجدول الزمني، بالإضافة إلى أن سدس البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المجيبة واجهت مشاكل في الالتزام بالميزانية.

8 نشر البيانات

استندت الوسيلة الرئيسية لنشر البيانات على المنشورات الورقية في 19 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. من بين 4 منها، كانت الاستضافة الثابتة لصفحات الويب لملفات X / XLS ، PDF ، HTML هي طريقة لنشر البيانات الأولية. فقط في بلدين عضوين في منظمة التعاون الإسلامي، كان أسلوب نشر البيانات الأولية تفاعليا للبيانات على الانترنت في جولة تعداد عام 2010.

9 التسيق فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

في جولة تعداد عام 2010، نسقت عشر دول أعضاء في المنظمة مع البلدان الأخرى في نشر البيانات وتصميم الاستبيان. وتعاونت 7 منهم في التكنولوجيات الجديدة، و6 منها في منهجيات التعداد البديل، و5 منها في رسم الخرائط وجمع البيانات والتقاط البيانات، وتحليل البيانات، والمسوح ما بعد التعداد، و4 منهم تعاونت مع الدول الأخرى في معالجة البيانات.

10 نجاحات وتحديات جولة تعداد 2010

أشارت 15 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي إلى أن نقاط النجاح بالنسبة لهم هي: تطبيق التكنولوجيات الجديدة، تحسين جودة البيانات / المحافظة عليها، وتحسين الخدمات اللوجستية والتنسيق في جولة تعداد عام 2010. في جولة تعداد عام 2010، كانت نقط النجاح بالنسبة ل 13 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي هي: تطور نشر بياناتهم، و 11 منهم الالتزام بالمواعيد النهائية، و 10 منهم الحفاظ على التعداد ضمن الميزانية وتحسين / صيانة معدلات الاستجابة/ المشاركة، و 9 منهم تنفيذ منهجيات جديدة.

على الرغم من هذه النجاحات في جولة تعداد عام 2010، فقد واجهت الدول تحديات، حيث تشكل التكلفة التحدي الأكبر عند 18 من البلدان المجيبة الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وأشارت 13 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي إلى أن التوقيت يعتبر تحديا، و 10 دولة عضو تواجه مشاكل في جودة البيانات، وأشارت 8 منهم إلى التصور العام ومعدلات الاستجابة، و 3 من بينهم أشاروا إلى الخصوصية.



ندوة حول ممارسات السكان والمساكن في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي 100 ممارس 2013، أنقرة – تركيا

الاستنتاجات

وفقا لقرارات الدورة الثانية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، دعا أعضاء لجنة STATCOM إلى اجتماع فريق الخبراء (EGM) الذي سيتم تنظيمه من قبل سيسريك والبنك الإسلامي للتنمية لتعريف بنية ملف شامل يشمل جميع المراحل ذات الصلة بالتعدادات وتجميع مختلف الخبرات القطرية والممارسات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف الشروع في أنشطة التعاون الممكنة بين الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وحضر الاجتماع الذي نظمه سيسريك مع البنك الإسلامي للتتمية وفود من مكاتب الإحصاء الوطنية (NSOs) من 17 بلدا عضوا، وهي أفغانستان والبحرين ومصر وإندونيسيا والعراق وماليزيا وجزر المالديف والنيجر، وباكستان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، والسودان، وتركيا، وأوغندا واليمن وممثلين عن شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة و UNESCWA.

في نهاية المداولات، وافق المشاركون في الندوة على الاستتتاجات التالية:

1. توفير البيانات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر شمولية على مستوى منطقة صغيرة حول عدد وخصائص السكان ووضعية مساكنهم، وتعتبر التعدادات المصدر الرئيسي للإحصاءات في معظم البلدان، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، تعتبر التعدادات كمعيار لتخطيط النتمية واطار أخذ العينات لإجراء المسوح.

2. يمكن للمصادر الإدارية والسجلات أن تكون مصدرا جيدا للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للحكومات وصناع القرار طالما ضمنت جودة البيانات واكتمالها. وليكون السجل بديلا سليما للتعدادات التقليدية والسجلات الوظيفية، يتعين الالتزام ببعض من الشروط الأساسية: البنية التحتية الفنية الراسخة، والقوانين الإحصائية اللازمة، والثقة العامة في السجلات والحلول الموثوق بها في جوانب الأمن.

3. يعتبر تطبيق التكنولوجيات المتقدمة في عمليات التعداد أن تزيد من توقيت ونوعية بيانات التعداد. وتم التشديد على أن هناك حاجة لاختبار كاف للتطبيق السليم لها. ومع ذلك، يمكن أن يكون إدخال التكنولوجيا الجديدة مكلفا.

4. بما أن تكلفة وحدة التعدادات هي مستمرة في الارتفاع ولأن العديد من البلدان تواجه قيودا مالية، فإن التحليل الدقيق لتكلفة الفرصة البديلة بين المنهجيات البديلة للتعداد وغيرها من التطبيقات (أي التقليدية، المستندة إلى السجل، والمسوح، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وما إلى ذلك) يجب أن تتم قبل تحديد الأنشطة المستقبلية المتعلقة بتنفيذ تعدادات السكان والمساكن.

5. ينبغي النظر في مبادئ الأمم المتحدة وتوصياتها لصالح تعدادات السكان والمساكن وكذلك الكتيبات المصاحبة كمبادئ توجيهية مفيدة لتخطيط التعدادات وتنفيذها. وفي هذا السياق، تشجع البلدان على تطبيق المواضيع الأساسية التي أوصت بها الأمم المتحدة في تصميم استبياناتهم للتعداد على الرغم من أن البلدان يمكن أن تضيف مواضيع تعكس واقع مجتمعاتها.

6. العديد من البلدان تزيد العبء على استبيانات التعداد، بما أن التعدادات هي فرصة لجمع البيانات حول العديد من المواضيع التي يمكن أن تزيد من تكلفة التعدادات وأيضا لها عواقب سلبية على جودة البيانات. وتم اقتراح بأن البلدان تقيم بعناية توافر مصادر أخرى مثل المسوح لتلبية احتياجات بيانات محددة وكذلك مدى ملاءمة جمع البيانات حول بعض الموضوعات المعقدة من خلال التعداد.

7. التنسيق والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية ضروري لتبادل الخبرات والمعارف وكذلك الحصول على معلومات مفصلة عن أفضل الممارسات. بالإضافة إلى تنظيم زيارات دراسية وورش عمل تدريبية، يمكن للبلدان تبادل معداتهم وكذلك الأدوات والتطبيقات التي تم تطويرها للتعداد لإنتاج مخرجات ملموسة. في هذا الشأن، تعتبر البحرين البلد العضو الذي يجري التعدادات المستندة إلى السجل، حيث أعربوا عن استعدادهم لتبادل الخبرات والأدوات مع الدول الأعضاء الأخرى وأشاد المشاركون بالاقتراح.

8. الخبرة مهمة جدا في تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان. وبناء على طلب الدول بأن يكون لها قائمة من الخبراء، أظهر مركز أنقرة بأن توفر هذه القائمة من خلال قاعدة البيانات الخاصة بهم (-experts.php) والتي ستعزز أكثر لتشمل مزيدا من الخبراء.

9. تم اقتراح تنظيم ورش عمل للجولة المقبلة لتعداد السكان والمساكن من أجل توفير معلومات تفصيلية وحديثة عن الجوانب المختلفة للتعدادات. في هذا الصدد، رحب المشاركون باقتراح UNESCWA حول إنشاء شبكة بين سيسريك، والبنك الإسلامي للتنمية، وUNESCWA، وAITRS تكون قادرة على تنظيم ورشات عمل سنوية أكثر شمولية وبميزانية مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلمت UNSD المشاركين بشأن خطط جولة عام 2020 التي ستشمل تحديث المبادئ التوجيهية للتعداد يليها إجراء ورشات عمل إقليمية للتعداد كما تم في جولة عام 2010.

ندوة حول ممارسات تعداد السكان والإسكان في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي 100 ممارس 2013، تركيا

الجلسة الرابعة: الطريق للمضى قدما: صوب جولة تعدادات السكان والمساكن 2020

تتطور التعدادات باستمرار من حيث كيفية تعريفها وكيف يتم إجرائها. تضاؤل الموارد المالية والانتشار الواسع للاهتمام بشأن الخصوصية أجبرت العديد من البلدان على تنفيذ التعداد بطرق أكثر ابتكارية من أي وقت مضى. ما هو نوع التحديات التي من المرجح أن تواجه في جولة تعدادات السكان والمساكن 2020 ؟ سوف يعطي المشاركون وجهات نظرهم حول المستقبل المحتمل لتعدادات السكان والمساكن.

رئيس الجلسة: مارغريت مبوغوني، UNSD

المتدخلون / الأعضاء: IDB، و SESRIC، و UNESCWA، والدول المشاركة

الشكل: اتخذت الدورة شكل أسئلة وأجوبة من قبل الأعضاء، مع عدم وجود عروض رسمية. وقدم رئيس الجلسة أسئلة عامة لجميع المشاركين وكذلك أسئلة المتابعة التي قد تكون ذات صلة بالتجربة الوطنية الفريدة للعضو. بعد جولات من الأسئلة والأجوبة، فتح المجال أمام الحضور لطرح الأسئلة على الأعضاء.

سترد الأسئلة والردود الواردة في الصفحات التالية.

لكل سؤال، يتم سرد ردود الدول المشاركة حسب الترتيب الأبجدي اللاتيني.

نظرا لضيق الوقت، لم يتم إجراء أية تعديلات على نسخة المشروع. وتهدف فقط لتجميع الردود الأصلية المكتوبة بخط اليد.

أسئلة وأجوية

1) غالبا ما يثير ارتفاع تكلفة التعداد، وتزايد توافر البيانات من مصادر إحصائية أخرى سؤالا بشأن ضرورة التعداد. هل ستظل تعدادات السكان والمساكن قائمة؟ مثل هذا النشاط الإحصائي الكبير الذي يستهدف السكان ككل هل هو ضروري حقا ولا سيما بالنظر إلى القيود المالية التي تواجهها البلدان؟

أفغانستان:

على الرغم من التكلفة المرتفعة للتعداد، إلا أنه لا يمكن استبدال أي مصدر آخر بالتعداد. لأن التعداد يوفر بيانات في المناطق الأصغر جغرافيا، وهو أمر ضروري لتخطيط المناطق الصغيرة وتنميتها. وقد تسعى الدول في بعض الأحيان إلى طرق لخفض تكلفة التعداد.

على سبيل المثال: ينبغي جمع البيانات الديموغرافية الأساسية فقط في التعداد بينما يمكن الحصول على معلومات مفصلة من خلال مسوحات العينة.

<u>البحرين:</u>

من خلال تحسين التكنولوجيا وتعزيز التطبيقات التي تشمل العديد من السكان والمساكن والتي تغطي سمات كل مجتمع، فإنني لا أرى أية قيمة مضافة لإجراء التعداد. وسيكون مفيدا إذا عزز كل بلد سجلاته لتشمل الخصائص اللازمة للتعداد وتقييم استخدام بيانات التعداد لتحديد ما إذا كان التعداد فعال من حيث التكلفة أم لا.

<u>مصر:</u>

يعتبر ارتفاع تكاليف التعداد التقليدي مشكلة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية. ولكن استخدام السجلات الإدارية هو أيضا صعب جدا. ولا يوجد أي تعاون بين الوزراء التي ترفض تبادل البيانات مع بعضها البعض. لذلك، تخطط مصر لاستخدام جمع البيانات من الإنترنت (IDC) لخفض تكلفة التعداد إلى حين أن يتزايد توافر البيانات من السجلات.

إندونيسيا:

- فيما يتعلق بتغطية المتغيرات في التعداد، يبدو من الضروري توفر التعداد. خاصة في إندونيسيا، على الرغم من أن لديها عدد بطاقة الهوية الشخصية الإلكترونية لذوي 17 عاما أو أقل ولكنهم متزوجين. وبالتالي، لا يتم تغطية جميع السكان.
- يجب على التعداد طرح المزيد من المتغيرات السكانية والإسكان، بدلا من الأسئلة الكثيرة حول الصحة والتعليم والقوى العاملة، إلخ.
- لجعل العبء المالي أقل، ينبغي وضع منهجية سهلة. ويمكن لمسوحات العينة القائمة على لائحة السكان الناتجة عن التعداد أن تخفض التكلفة.

• توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة.

<u>العراق:</u>

لا نتوفر على مسوح للعديد من المؤشرات مثل مؤشرات الوفيات، والهجرة (الداخلية والخارجية). حصلنا على إطار لجميع المسوح من التعداد. لذلك، أعتقد أننا لا نزال بحاجة إلى إجراء تعداد للسكان حتى نجعل قاعدة بياناتنا حول جميع الأنشطة.

<u>ماليزيا:</u>

ستظل تعدادات السكان والمساكن قائمة لأن الحاجة إلى بيانات التعداد تفوق التكاليف المرتفعة. والتعداد ضروري لأن:

- إجراء التعداد هي الوسيلة الوحيدة التي تقوم بجمع المعلومات حول جميع المقيمين والمساكن في جميع أنحاء البلاد
- سوف توفر المعلومات التي تم جمعها بيانات السكان والمساكن في المستويات الجغرافية المختلفة وصولا إلى
 أصغر مساحة.
 - سوف يعطي التعداد صورة شاملة عن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للسكان.
 - تستخدم المعلومات التي تم الحصول عليها كأساس لتقديم المنح من الفدرالية إلى حكومة البلد.
- سيتم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها لصياغة وتخطيط وتتفيذ السياسات الحكومية الفعالة واتخاذ
 القرارات، وكذلك أغراض استخدامها من قبل الباحثين وغيرهم من الأفراد،
 - سيتم استخدام نتائج التعداد كمدخل لتقديرات السكان الحالية والتوقعات.

جزر المالديف:

- نعم. ومع ذلك، ينبغي على الوكالات الحكومية / الإحصائية أن تنظر إلى إمكانيات تطوير سجلات للعدد المستقبلي للسكان وبوصفه وسيلة اختيارية لجمع البيانات.
 - يمكن للمسوحات الإضافية أن تكمل علاقة الفعالية-التكلفة.

النيجر: (مترجم من الفرنسية)

يجب أن يكون تعداد السكان والمساكن موجودا باستمرار، نظرا لنقص جودة البيانات حول السجل المدني والسجلات الإدارية. ونظرا لأهمية التعدادات، يتعين على الساسة الأخذ في الاعتبار التمويل لتنفيذها.

باكستان:

نعم، إجراء تعداد السكان والمساكن في البلد بعد فترة زمنية محددة هو أمر ضروري لأنه يوفر بيانات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية عن جميع الأفراد في زمن وإقليم محدد. قد لا يكون هناك أي مصدر آخر للبيانات الذي قد يوفر بيانات تصل

إلى أصغر المستويات الجغرافية. تمثل هذه البيانات مؤشرا لجميع خطط التتمية لهذا البلد. وبالتالي، إجراء التعداد ضروري لتخطيط البلد.

<u>فلسطين:</u>

- سوف تظل تعدادات السكان والمساكن (PHC) موجودة، حيث يستهدف هذا النشاط الإحصائي الضخم السكان ككل. على الرغم من القيود المالية، فهي في الحقيقة ضرورية، نظرا لأهمية توافر بيانات التعداد في إعداد خطط وطنية ودون وطنية للنتمية الاجتماعية والاقتصادية.
 - يشكل ارتفاع تكاليف إجراء التعدادات مشكلة كبيرة حتى في الدول الغنية.
- لا تزال التعدادات ضرورية لأنها تلعب دورا رئيسيا في الأنشطة التكاملية لمكونات النظام الإحصائي ككل
 (التعدادات والمسوح والسجلات)

<u>قطر:</u>

في قطر، كانت هذاك حاجة لتعداد 2010 وذلك من أجل توفير بيانات تفصيلية حول السكان في المناطق الجغرافية الصغيرة. نظام التسجيل هو جيد جدا حتى أن السكان كانوا على علم قبل إجراء التعداد، ولكن ليس في نفس المكان الذي يعيشون فيه. ومن المتوقع أن يتم تدارك ذلك قبل تعداد 2020. لذلك، ربما لن تحتاج قطر في عام 2020 إلى تعداد كامل ولكن قد تحتاج إلى مسح صغير لتوفير بيانات غير متوفرة في السجلات الإدارية.

السعودية:

ستستمر التعدادات لفترة طويلة حتى يمكن للبدائل الأخرى أن تغطي البيانات المقدمة من التعداد، وخاصة جميع الخصائص السكنية والديموغرافية وتوافر جميع المناطق الجغرافية مثل:

- البلد بالكامل
- المناطق الإدارية
 - المحافظات
 - المراكز
 - المدن
 - الأحياء

السنغال:

• أعتقد أن التعداد سيظل موجودا لأنه يوفر أفضل قاعدة للبيانات لإطار أخذ مسح بالعينات ومصدر جيد لقيمة البيانات الإدارية. هو شامل ويوفر جميع الميزات والخصائص الفردية لجميع الأسر الخاصة والجماعية. ويوفر خصائص السكان العائمة. ومن ثم فإن رسم خرائط التعداد مع دمج نظم المعلومات الجغرافية و GPS يوفر قاعدة

بيانات خرائطية شاملة تتضمن خصائص السكان وتعدادات الأسر التي أصبحت ضرورية على الرغم من تكلفتها التي يجب خفضها في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي لا تزال أكثر عملية وسهلة المنال.

- يتمثل التحدي في تطوير الشراكات القطرية (تبادل تجارب وخبرات أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
 - إضفاء الطابع المؤسسي لتنفيذ التعداد وتمويله بموجب مرسوم.

<u>السودان:</u>

سيظل تعداد السكان والمساكن موجودا. وسيساعد التسجيل المدني على القيام بالتعداد. ولكن لا يمكننا إجراء العد في بعض المناطق لانعدام الأمن في التعداد. لذلك، يمكن أن نستخدم التسجيل إذا كان دقيقا ويشمل جميع السكان. حصلنا على إطار جميع المسوح من التعداد. أيضا يحتاج الإسقاط إلى البيانات المرحلية التي نحصل عليها من التعداد.

<u>ترکیا:</u>

في رأينا، ينبغي للتعدادات السكانية أن تظل موجودة في المستقبل القريب ولكن بنهج جديدة. لأن السجلات المتاحة حاليا ليست كافية لتلبية الاحتياجات. لذلك من الضروري إجراء التعدادات من أجل إنتاج بيانات إحصائية للسكان تلبي طلب المستخدمين. ولكن هدفنا هو الحصول على بيانات إحصائية عن السكان كاملة من السجلات.

أوغندا:

لا يزال تعداد السكان هو المصدر الموثوق للإحصاءات في المناطق الصغيرة. في غضون ذلك، بل هو أيضا المصدر الأكثر مصداقية لأطر العينات التي تستند إلى مسوحات العينة.

ونظرا لأهميته وعدم وجود بديل واضح وفعال للتكلفة فإن الدول الكبرى لا خيار لها سوى الحفاظ على التعدادات. ومع ذلك، ينبغي استكشاف طرق مبتكرة تقلل التكلفة لكل فرد.

<u>اليمن:</u>

نعم، من وجهة نظرنا فإن ضرورة توافر البيانات من التعداد هي المصدر الوحيد الرئيسي للبيانات. ويشمل التعداد العديد من المؤشرات والمناطق التي لا تقدم من خلال أنشطة أخرى. ويغطي التعداد جميع السكان من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب، وجميع المناطق الجغرافية في البلد.

2) هل التعدادات المستندة إلى السجل ستكون خيارا قابلا للتطبيق لإجراء التعداد التقليدي؟ هل هي الطريقة المنطبقة على جمع البيانات بالنسبة للبلدان النامية، حيث نظم الإحصاءات الحيوية للتسجيل المدني لا تزال ضعيفة؟ ما هو الجمهور المرجع والتصور السياسي للتخلي عن التعداد التقليدي من أجل استخدام بدائل أخرى؟

أفغانستان:

بما أن التسجيل في العديد من البلدان ليس كاملا، فإن إسناد التعداد على مثل هذه البيانات غير المكتملة لا يمكن أن يكون خيارا جيدا. وبالإضافة إلى ذلك، تحديث السجل هي قضية أخرى.

<u>البحرين:</u>

من الأهمية بمكان المشاركة مع المجتمع، لأن قيم وأسباب الحصول على السجل والادخار في التكلفة والمال والموارد والدقة يمكن الحصول عليها من التعداد المستند إلى السجل بدلا من التعداد التقليدي.

في البحرين، عامة الناس تقبل السجلات وتثق بها أكثر من نظام الباب إلى الباب.

<u>مصر:</u>

ستكون التعدادات المستندة إلى السجل خيارا متاحا في مصر. حاليا، ينسق رئيس CAPMAS مع رئيس الوزراء لإنتاج قانون يفرض على جميع الوزارات السماح بلتبادل البيانات بين بعضها البعض للحصول على السجلات الإدارية. ولكن، ما هي إلا محاولة حتى الآن.

إندونيسيا:

- قمنا بإجراء "عد السكان وتسجيل الناخبين" في عام 2003 الذي من المقرر أن يتم تحديثه سنويا. البيانات الناتجة هي مدرجة في قائمة لكل سكان إندونيسيا حسب الاسم والعنوان. أعطيت البيانات إلى وزارة الداخلية ليتم تحديثها سنويا، ولكنها لم تعمل.
- تسجیل السکان هو ضعیف. وتستند البیانات علی بطاقة الهویة حیث یمکن لشخص أن یتوفر علی بطاقتین أو
 ثلاثة بطاقات هویة.
 - ليس لدينا مكتب التسجيل. معظم السجلات المتعلقة بأية خدمة اجتماعية. هي غير مدمجة.
 - يفضل السياسيون في إندونيسيا أن تستند البيانات على التسجيل.

<u>العراق:</u>

يوفر التعداد السكاني للسياسيين والحكومة كافة البيانات التي يحتاجونها لوضع خططهم ومشاريعهم. نواجه في بلدنا مشكلة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الرغم من النظام الحيوي القائم في وزارة الصحة والعدل والداخلية ووزارات أخرى.

ماليزيا:

التعداد الذي يستند إلى السجل هو خيار قابل للتطبيق إذا:

- وجدت لوائح من قبل الحكومة تجعل جميع المقيمين ملزمين بتوفير المعلومات على أساس منتظم
- ربط نظام قاعدة بيانات التعداد بأنظمة أخرى من وكالات مختلفة مثل مصلحة السجل الوطني، ومصلحة الهجرة وغيرها وكذلك استعداد هذه الوكالات لتبادل وتنسيق المعلومات
 - هناك نظام رقم تعريف موحد (على سبيل المثال MyKad) وهو خاص بكل فرد.

الأهم من ذلك، هناك حاجة إلى التعاون مع الأشخاص من أجل أن يكون التعداد المستند على التسجيل واقعيا.

جزر المالديف:

- يمكن اتخاذ التعداد المستند إلى السجل كخيار مجدي للتعداد التقليدي، ولكن لا يمكن استبداله بالتعداد التقليدي. ويتطلب التحول إلى التعداد المستند إلى السجل (RBC) تطويرا كاملا للسجلات، وإنشاء الروابط وآلية التحديث.
- في جزر المالديف، حيث يوجد نظام تسجيل حيوي جيد، يجري استكشاف خيار لتطوير نظام التسجيل الحيوي لسجل السكان. ويجري الآن استكمال قاعدة بيانات التعليم. ومع ذلك، وفي البلدان النامية، فإنه يتطلب وقتا وبناء القدرات من أجل تعداد مستند إلى التسجيل ليصبح نمطا معمولا به في جمع البيانات.

النيجر: (مترجم من الفرنسية)

لا يمكن أن تحل البيانات الإدارية محل تعداد السكان. لأنها غير مكتملة وغير كافية لحساب الإحصائيات. ولن تكون الجهود السياسية مستعدة لاستبدال؟؟؟ ببيانات إدارية، وتلك للتسجيلات المدنية.

<u>باكستان:</u>

- نعم، يمكن أن يستخدم هذا الخيار لاستبدال الطرق التقليدية في جمع البيانات. ولكن في دولة مثل باكستان وغيرها من البلدان النامية، سوف يأخذ تطبيق الأساليب المستندة إلى السجل وقتا أطول، بما أن معدل معرفة القراءة والكتابة للأشخاص ليس عاليا فإنهم لن يستشعرون أهمية مثل هذه البيانات.
- سوف يجلب السكان المفقودين وغير المجبين في هذا المنهج مزيدا من المشاكل للحكومات. والبيانات التي تم
 جمعها ستعرف نقصا من الأشخاص أو السياسيين
- قبل استخدام هذه الأساليب، يحتاج العامة إلى تلقي التعليم والتشجيع، لتوفير البيانات وبذلك سيتم تأمين التغطية الكاملة للسكان. بقدر ما يتعلق الأمر بالتصورات العامة والسياسية، فإنها قد لا تؤثر كثيرا لأن السؤال سيكون عن جودة البيانات المتعلقة بسكان المنطقة بغض النظر عن طريقة جمع البيانات من الميدان.

<u>فلسطين:</u>

• ينبغي للسجلات المستندة على التعدادات أن تكون واحدة من الخيارات المقبولة في جميع البلدان في المستقبل، وتحديدا بالنسبة لتلك البلدان التي لديها تغطية مقبولة للسكان في هذه السجلات.

- في فلسطين، هناك تسجيل سكاني مقبول، ولكن ليس لدينا سلطة كاملة لتحديثه، وتحديدا في الهجرة الخارجية،
 لأنها تحت السيطرة الإسرائيلية.
 - نستخدم السجل في نشر إحصاءات المواليد والوفيات.
 - لأن لدينا عدد ID في التعداد والسجل فإننا نستطيع أن نستنتج أن لدينا نظام سجل مقبول.
 - نقطة الضعف الرئيسية للسجل هي "عدم كفاية المعلومات".

<u>قطر:</u>

في قطر التسجيلات المدنية هي جيدة جدا. ومن المتوقع أن الناس سنقبل المعلومات استنادا إلى السجلات الإدارية وستكون سعيدة لعدم استكمال استمارة التعداد.

السعودية:

ستكون بجانب بعضها البعض حتى يتم الانتهاء من سجلات السجل وإعطاء نتائج إيجابية عن السكان والمساكن. وخاصة ربط الخصائص مع بعضها البعض.

في الوقت الحاضر، قائمة عمل المملكة العربية السعودية هي حول نظام المعلومات الوطنية الذي يهدف إلى:

- التكامل الإلكتروني بين المصادر المختلفة للبيانات
 - دمج
 - الوصول إلى لغة إحصائية بين الجميع
 - بناء وتطوير قواعد البيانات الرقمية
- مساعدة الوكالات الحكومية لإنشاء قواعد بيانات خاصة بهم
- توفير البيانات لتغطية احتياجات مختلف الوكالات والباحثين

<u>السنغال:</u>

هو تكميلي في جمع البيانات بين التعدادات، لكنه يتوفر على حدود أكثر من التعداد والمسح (بما في ذلك التكامل). إذا كان نتظيم التعداد هو المشكلة، فإننا بحاجة إلى وعي قوي للسلطات الإدارية (وزراء) لتتوفر على مجموعة كاملة من هذه البيانات، التي تعتبر في كثير من الأحيان اختيارية ثانوية.

<u>السودان:</u>

ينبغي للتعداد المستند إلى السجل أن يكون خيارا مقبولا في البلاد في المستقبل. لدينا الآن مشروع كبير للتسجيل المدني في السودان، حيث نأمل أن يشمل كل البلد. والتعداد مفيد للمستخدم والتنمية.

<u>ترکیا:</u>

من الممكن أن يتم استبدال التعداد التقليدي بالسجلات الإدارية إذا كانت السجلات موثوقة وتعكس الوضع الحديث. إذا تحقق ذلك، فمن الواضح أن كل مجتمع سيرحب بهذا النظام الجديد لكل من التكلفة والتوقيت، والسهولة...إلخ.

<u>أوغندا:</u>

يمكن للتعدادات المستندة إلى السجل أن تكون خيارا بدل إجراء التعداد التقليدي. ومع ذلك، هذا ليس من المرجح أن يتحقق في المستقبل القريب. إذا استخدمت مثل هذه السجلات، فيجب البدء في التخطيط من الآن بحيث وفي غضون 20-30 سنة يمكن استخدامها.

لتوليد معلومات تعداد السكان من قبل المسجلين، يجب عليهم الأخذ بعين الاعتبار الهجرة الداخلية التي تؤثر على منطقة صغيرة للإحصاءات.

<u>اليمن:</u>

نحن لا نطبق السجل المستند إلى التعداد لأن هذه السجلات ليست كاملة، والسجل المدني ليس حيويا وبياناتهم هي غير جديرة بالثقة ولا تغطي البلد بأكمله. هناك خطة لتعزيز وتحسين نظام الإحصاءات الحيوية. وسوف تلعب CSO دورا في المستقبل مع هيئة السجل المدني.

3) هل المواضيع الحالية التي يشملها التعداد هي مناسبة لتصوير واقع المجتمع؟ في حين أن هناك جدوى من إدارج نفس الموضوعات وذلك لمراقبة التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في فترة من الزمن، وهل هناك قضايا ناشئة حيث يجب على تعدادات السكان والمساكن أن تتضمنها في التعداد القادم؟

أفغانستان:

إدراج بعض المواضيع في التعداد هو ضروري للمقارنة مع مرور الوقت. ويلزم إدراج مواضيع جديدة في التعدادات المستقبلية، ولكن الموضوعات التي ستدرج تعتمد على الظروف في كل بلد على حدة، أي يمكن لموضوع واحد أن يكون مهما لبلد ما وليس لغيره.

يجب على UNSD الاهتمام بالمواضيع الأساسية المنقحة للتعداد المستقبلي في مبادئ وتوصيات الإصدار الجديد.

<u>البحرين:</u>

ينبغي بذل مزيد من العمل في مجالات التعليم والعمل. وينبغي أن يضاف المزيد من الخصائص إلى السجلات لإنتاج المزيد من المؤشرات والمعلومات حول خصائص صديقة للمجتمع، وأيضا خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مصر:

نعم، بطبيعة الحال، التعداد هو مناسب لتصوير واقع المجتمع، وإذا لم يكن كافيا هناك مسوح محددة للحصول على تفاصيل مثل الخصوبة والهجرة والزراعة. لذلك، يجب أن يتضمن أستبيان التعداد مسوحات لأن بيانات التعداد تستخدم كإطار للمسوح.

إندونيسيا:

- نتقل السكان، وخاصة الركاب.
- معرفة المرض، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية
 - استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

العراق:

تحتاج البيانات حول الهجرة والوفيات أن تدرج في التعداد المقبل.

<u>ماليزيا:</u>

يجب على المواضيع التي يشملها التعداد أن تعكس الوضع الحالي للبلد. ويجب أن تبقى المواضيع الديمغرافية مثل الجنس، والعمر، والعرق والمواطنة وغيرها لأنها معلومات حيوية يحتاجها صانعو السياسات.

خلال تعداد السكان والمساكن 2010، الموضوعات التي تم تناولها هي على النحو التالي:

• السكان

أ. الخصائص الجغرافية

- ب. الخصائص الاجتماعية والديموغرافية (العمر، الجنس، العرق، الحالة الزوجية، الدين)
 - ج. خصائص الهجرة
 - د. خصائص التعليم
 - ه. الخصائص الاقتصادية
 - و. الخصوبة والوفيات (فقط لدول صباح وسراواك وابوان WP)
 - المنزلية
 - أ. عدد الأفراد لكل منزل
 - ب. حالة الملكية
 - ج. الاستئجار المنزلي / سداد الإيجار
 - د. المستلزمات المنزلية
 - ه. معدل الدخل
 - و. المشاركة في أنشطة الزراعة
 - أماكن المعيشة
 - أ. نوع الوحدات السكنية
 - ب. عدد الطوابق
 - ج. إجمالي عدد طوابق المبني
 - د. مواد البناء للجدران الخارجية
 - ه. وضعية الحيازة
 - و. عدد الغرف وغرف نوم
 - ز. حالة الملكية
 - ح. مرفق التزويد بمياه الشرب
 - ط. مرفق المرحاض
 - ي. مرفق جمع القمامة

مع الأخذ في الاعتبار تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ينبغي إعادة النظر وبشكل دوري في الموضوعات التي يتناولها التعداد ويتم تقييمها في ما يخص الاحتياجات للحصول على المعلومات التي تسهم في المواضيع، وخاصة في ضوء الاحتياجات إلى البيانات الجديدة ومصادر البيانات البديلة التي قد تصبح متوفرة.

<u>جزر المالديف:</u>

- هناك حاجة متزايدة لإدارج أسئلة حول تقييم مشاريع التتمية التي تشهدها البلاد.
- هناك حاجة إلى إدراج الأسئلة في السكن لتقييم الطلب المتزايد على الشقق السكنية في البلاد.

• المعلومات التي تم جمعها في التعداد ليست كافية لفهم الوضع الفعلي لمناطق معينة، وهناك عبء يواجه NSO في الحد من عدد الأسئلة في التعداد.

النيجر: (مترجم من الفرنسية)

يمكن تعداد السكان والمساكن من تصوير الواقع الرئيسي للمجتمع. ويمكن تصوير المواضيع غير المدرجة من خلال المسوح. ويمكن لمواضيع الأخبار مثل البيئة أن يتم تحديدها بشكل أفضل في المسوح.

باكستان:

- نعم، الأسئلة والموضوعات المدرجة في الاستبيان عن تعداد باكستان هو على ما يرام، وهي كافية للحكم على
 واقع المجتمع.
- ومع ذلك، يتم مراجعة الموضوعات عموما بالنظر في احتياجات مستخدمي البيانات أو المخططين. إذا كانت هناك حاجة، تتم إضافة أسئلة جديدة أو حذفها من الاستبيان. وبالتالي، يتم مراجعة الاستبيان والمواضيع وتتم إضافة / التعديلات من خلال الاجتماعات الاستشارية.

فلسطين:

- في التعدادات الفلسطينية 1997 و 2007، أدرجنا معظم الموضوعات التي يمكن جمعها من التعدادات. أي احتياجات أخرى جديدة، فإن المواضيع هي مفيدة ومناسبة لمعرفة واقع المجتمع.
 - في تعداد 2007، هناك حوالي 100 سؤال لعد كامل (100٪).
- بالإضافة إلى المحتويات التقليدية، أضفنا أسئلة حول مواضيع جديدة: السياحة الداخلية، والسياح الدوليين،
 ورياض الأطفال، والمزارع والوفيات ووفيات الرضع.

<u>قطر:</u>

تحتاج الأسئلة حول نماذج التعداد دائما إلى إعادة النظر الأهميتها وإذا لم تكن المعلومات متوفرة من مصادر أخرى. بعض القضايا الناشئة قد تحتاج إلى تغطية في التعداد القادم: تحديد مدى مشاركة الأشخاص، وما مدى رضاهم أو سعادتهم، ومدى نشاطهم، أو كيف يرون المستقبل.

السعودية:

الموضيع الأساسية هي محددة. ولكن ليس هناك ما يدعو لمعالجة بعض القضايا المتعلقة بالسكان في فترة معينة، مثل بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

يشمل التعداد في المملكة العربية السعودية جميع الموضوعات الرئيسية مثل الجنس والعمر والهجرة، والتعليم، والحالة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي، وأسئلة عن السكن، مثل نوع المسكن ومادة البناء والحيازة وتساؤلات حول مجتمع المعلومات (الإنترنت، الهاتف، التافزيون) والمواليد والوفيات، من دون الحصول على قدر كبير من التفصيل مؤخوذ من البحوث المتخصصة. وأيضا تم جمع البيانات من البريد الإلكتروني لرئيس الأسرة، والتي يمكن الاستفادة من دراسات أو مسوحات لمجموعة معينة من السكان.

<u>السنغال:</u>

هي الآن مناسبة ولكن وفقا لخلفية مواضيع البلدان فإنها قد تتغير، وهي الحالة في معظم البلدان. ولكن القيود الرئيسية هي أن الاستبيانات لا يجب أن تكون طويلة، وإذا كانت، فإن جودة البيانات ستكون أقل.

<u>السودان:</u>

في التعداد الخامس للسودان، غطينا معظم الموضوعات التي يمكن أن تكون مفيدة ومناسبة لتصوير واقع المجتمع، وهناك قضايا صاعدة يجب إدراجها في التعداد المقبل. الموضوعات التي يتم تناولها هي التوزيع الديمغرافي للسكان، والهجرة، والتعليم، والقوى العاملة، والمنزلية، وأماكن المعيشة. ولكن بالنسبة للمناطق الريفية، من الصعب عدم استيفاء بيانات التعداد أو نحتاج إلى بيانات محددة لقوة العمل، وصحة الأم. لذلك، يمكن القيام بمسح حول هذا الموضوع.

<u>ترکیا:</u>

وفقا لتقييمنا، مع النظر في تغطية التعدادات، فإن المواضيع الحالية المشمولة هي مناسبة لمعرفة واقع المجتمع. وبطبيعة الحال فإنه من الممكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا بطرح مزيد من الأسئلة. ولكن حجم وتكلفة التعداد يجبر الدول على تغطية أفضل الموضوعات والأسئلة. من ناحية أخرى، يمكن إضافة بعض الموضوعات الجديدة لمفهوم التعداد على أساس التغيرات في المجتمع وظروف المعيشة.

للتعداد القادم، سيتم وضع مواضيع جديدة تتماشا مع الاحتياجات الوطنية وقواعد الأمم المتحدة/الاتحاد الأوروبي وتوصياتهما

<u>أوغندا:</u>

الموضوعات التي تم تتاولها في تعدادات السكان هي عموما وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وتوصياتها. ومع ذلك، ينبغي لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تدرك أن هناك قضايا ناشئة في المجال الاجتماعي والاقتصادي تتطلب معلومات. مثل هذه القضايا تشمل مواضيع مثل الإدارة، والضعف، وما إلى ذلك. يجب أن تقرر مكاتب الإحصاء الوطنية الأسلوب الأنسب للحصول على بيانات حول مواضيع من هذا القبيل.

<u>اليمن:</u>

جميع المواضيع المتضمنة في التعداد هي مناسبة لمعرفة واقع المجتمع. ويغطي الاستبيان عدة مواضيع ومؤشرات متعلقة بالمجتمع. وليس هناك شك في أن التعداد يبين حركة المجتمع وكلما تطور المجتمع أصبح التعداد أكثر أهمية لتغطية مزيد من المعلومات.



4) بالنسبة للتعدادات المستقبلية، ترغب بعض البلدان النامية في استكشاف نهج جمع البيانات متعددة النمط أو متعدد القنوات والذي يشمل التعداد الذاتي عبر الانترنت واستخدام الأجهزة الرقمية. ما هي التحديات المحتملة لوضع نظام لتلبية ذلك؟ كيف يمكن ضمان أمن البيانات التي يتم إرسالها عبر شبكة الإنترنت للتعداد الذاتي واستخدام الأجهزة الرقمية على حد سواء؟ ما هي تحديات رصد عملية التعداد عند تقديم البيانات من خلال قنوات متعددة؟

أفغانستان:

- قد تكون التغطية قضية رئيسية أثناء استخدام جمع البيانات متعددة النمط. وقد يزداد معدل عدم الاستجابة بزيادة
 كبيرة.
 - قد تصبح عملية رصد التعداد قضية رئيسية في التعدادات من هذا القبيل.
- سوء فهم المفاهيم والتعاريف من طرف المجيبين قد تكون قضية أخرى. في حالة التعداد الذاتي، قد لا يقرأ
 المجيبين كتيبات التعليمات قبل ملء الاستبيان، وبالتالي قد لا يستخدمون نفس المفهوم كتعريف.

<u>البحرين:</u>

هذا بالضبط ما نواجهه في البحرين أثناء قيامنا بتعداد 2010. للتغلب عليها قمنا بما يلي:

- استخدام الهواتف في مراكز الاتصال المحلية للحصول على إجابات لمسح العينة
- استخدام أجهزة الكمبيوتر المحمولة مع وصلات الإنترنت في الزيارات الجانبية عندما يتعذر استخدام المكالمات
 الهاتفية أو أنها غير كاملة.
 - زيارات عندما يتعذر استخدام المكالمات الهاتفية أو أنها غير كاملة.
 - استخدام شبكة البيانات الحكومة للوصول إلى سجل السكان DB لاسترجاع البيانات والتحديثات.

مصر:

خططت مصر لاستخدام IDC (جمع البيانات من الإنترنت) للتعداد القادم 2016. نقوم بالاختبار القبلي لتعداد عام 2016 مع IDC مع IDC بالتوازي مع المقابلات المباشرة.

سوف نضمن جمع البيانات من قبل IDBC من خلال إعطاء كلمة مرور فريدة لكل أسرة. جميع التعليمات هي موضحة ويمكن تحميلها عبر الإنترنت. كما سيتم اتخاذ كافة قواعد التثبت في الاعتبار أثناء معالجة البيانات.

إندونيسيا:

- يتمثل التحدي في التحقق من التعداد المزدوج، حيث لا يوجد طريقة لمعرفة ما إذا كان الشخص قدم بيانا أو بيانين.
- في إندونيسيا، الإنترنت والأجهزة الرقمية ليست متاحة لجميع للسكان. محو أمية الانترنت والأجهزة الرقمية هي منخفضة.

- الحاجة إلى حملة واسعة لإعلام السكان عن التعداد واجراء التعداد.
- ليس هناك أي ضمان على أمن البيانات، إذ حتى نظام البنتاجون للكمبيوتر يمكن اختراقه.

<u>العراق:</u>

وعي السكان هو السبب في أن البلدان النامية لم تستخدم شبكة الانترنت وأيضا الأجهزة الرقمية. وأيضا رصد التعداد سيكون من الصعب جدا السيطرة عليه.

<u>ماليزيا:</u>

خلال تعداد 2010، نفذت ماليزيا نهج متعدد الوسائط في إجراء التعداد على النحو التالي:

- المقابلة المباشرة التقليدية
- استخدام التعداد الذاتي:
- ✓ أشكال النسخ المختصر /الثابت (أسلوب الانزال، البيك اب)
 - ✓ نموذج إلكتروني / المستند إلى الإنترنت (e-census)

تحديات التعداد الإلكتروني e-census :

- يجب على المشاركين الحصول على تعريف للمستخدم وكلمة السر الخاصة من العدادين لضمان سلامة الاستمارات التي تم إرجاعها. ومع ذلك، هناك حالات حيث لم يحصل المستطلعين على ID وعجزوا على إدخالها في التعداد الإلكتروني.
 - هناك حالات لم يتم دمج بيانات التعداد الإلكتروني في قاعدة البيانات
- هناك حالات من الازدواجية في البيانات على حد سواء حيث توجد بيانات التعداد الإلكتروني وبيانات الاستبيان
 في قاعدة البيانات.

جزر المالديف:

- تكلفة مالية ضخمة في الاستثمار في مثل هذه التكنولوجيات الجديدة.
 - خبرة محدودة في المجال
 - الاستدامة

يتطلب أمن البيانات التي يتم إرسالها صيانة دقيقة.

وهذا يتطلب أيضا بناء الثقة بين العامة حول سرية بيانات التعداد من خلال التوعية العامة.

النيجر: (مترجم من الفرنسية)

بالنسبة للبلدان النامية، يشكل استخدام وسائل جديدة ترتكز على التكنولوجيات الجديدة تحديا بسبب عدم توفر الإنترنت في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، لا يتوفر الموظفون الميدانيون على ما يكفى من التدريب. وأمن البيانات ليس

مضمونا في البلدان النامية. ويمكن أن يسبب عدم إجراء التعداد مشاكل عندما تكون وسائل الاتصال الحديثة (الهاتف، الإنترنت، الخ) غير كافية.

<u>باکستان:</u>

- نعم، هناك تطورات جيدة، ولكن الشيء الوحيد هو ضمان وجود قائمة كاملة للأفراد تدرج في التعداد. الإطار
 الكامل هو مهم لتقديرات دقيقة.
- فيما يتعلق بأمن البيانات المقدمة من خلال شبكة الانترنت، يجب اتخاذ بعض التدابير الأمنية من خلال كلمة المرور وغيرها من المراجعات الأمنية الأخرى. رصد التغطية مهم ما لم يتم إدخال الإشراف السليم.

فلسطين:

- في فلسطين، نريد اختبار هذه المنهجيات الجديدة لجمع البيانات.
- بالنسبة للانترنت، الذي يتضمن العد الذاتي عبر شبكة الانترنت، سوف نقوم باختباره في الجولة القادمة من التعداد، لأن لدينا احتياطات من انتهاكات في مبدأ الخصوصية للأفراد من إسرائيل.
 - المشكلة الرئيسية لاستخدام الانترنت هي الشمولية، ومراقبة الجودة والمتابعة.

<u>قطر:</u>

في قطر، الناس قادرة على الاستجابة للتعداد عبر الأسئلة المباشرة، والاستبيان عبر الإنترنت أو الهاتف. دمج المعلومات وتحديد الأسر التي أجابت هي مشكلة ولكنها قابلة للحل بالاستخدام السليم للتكنولوجيا. الأمن هو أيضا قضية، ولكن الناس تفضل وجود خيارات للرد التي تناسب حياتهم.

السعودية:

الوقت والتكلفة من الأسباب الكبيرة لتحديد نهج تجميع البيانات. إتاحة التكنولوجيات الإضافية، وإمكانية استخدام هذه التقنيات في جمع البيانات. سوف تلعب التكنولوجيا دورا كبيرا في تعداد 2020، وسيكون مجال الدراسة من بين المسؤولين عن الاحصائيات وشركات الاتصالات للوصول إلى أفضل طريقة لجمع البيانات لتناسب جميع النطاقات وخصوصا مع ثورة الأجهزة الذكية للاتصالات والاتصال بالانترنت.

السنغال:

يجب أن ندمج هذه المعلمات في رسم خرائط DR (إدارة الاستبيانات بما في ذلك دعم المشاركين لجمع الأفضليات، وهذه المعلومات يمكن تحديثها خلال التنفيذ)

- بالنسبة للهاتف الخليوي، ويجب إعداد أسطول من الأرقام المخصصة خلال رسم الخرائط. يجب تحديد المستوى المنخفض من الاحتياطي حيث سيتم نقل البيانات خلال التعداد؛
 - للحصول على PDA، يجب تحديد المستوى المنخفض من الاحتياطي حيث سيتم نقل البيانات خلال التعداد؛

يمكن القيام بتوقع وظيفة هذا الجهاز وجمع الإحصاءات أثناء رصد عد البيانات. يجب علينا تأمين الشبكات (باستخدام الآمنة مثل الشبكة الداخلية للحكومة) للحفاظ على سرية الإحصاءات. ولذلك، يمكننا الطلب من المشاركين إلى عدم الافصاح عن أسماء أفراد الأسرة (باستخدام الرموز).

السودان:

شبكة الانترنت والأجهزة الرقمية هي غير متوفرة لمعظم السكان. هذه المسألة هي صعبة في السودان بسبب الطقس في بعض المناطق، وصعوبة الانتقال من مكان إلى آخر، وانعدام الأمن في كثير من الأماكن، والأمية حول استخدام الإنترنت. وبالتالي، فمن الصعب رصد التعداد. ولكننا نأمل ولدينا خطة للقيام بذلك في مدينة كبيرة في بعض الأماكن..

<u>ترکیا:</u>

من الواضح أن التعداد الذاتي عبر الانترنت هو أسلوب يقلل من تكلفة التعداد. ومع ذلك، فإن الاهتمام والوعي، والتعليم، وانتشار استخدام الإنترنت في المجتمع هي محددات رئيسية لفعالية هذا الأسلوب. وأيضا قد يكون من الصعب جدا استخدام تقنيات مختلفة ورصدها في عملية التعداد. ويمكن الأخذ في عين الاعتبار التعداد في خطوتين ويمكن تنفيذ دراسات تجريبية لتقييم مدى ملاءمة استخدام الإنترنت في التعداد.

<u>أوغندا:</u>

في حين قد يكون من السهل تقنيا إعداد نظام للعد باستخدام الانترنت، هناك بعض الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار:

- أ) مستوى تغطية الإنترنت في البلد وخاصة في المناطق الريفية
- ب) الحاجة إلى الحصول على قائمة عناوين واضحة وذلك لتكون قادرة على تحديد من يشمله العد بواسطة الإنترنت
 - ج) مستوى محو أمية الكمبيوتر / الإنترنت للسكان
 - د) ضرورة وجود احتياطي في حال وجود أية إخفاقات

التحديات:

- تغطية الإنترنت ضعيفة، عدم تغطية XXX أو محو أمية الحاسوب
 - ربط حالات عدم الاستجابة بالعنوان الفعلي للمتابعة
 - الحاجة إلى خلق وعي كبير بين السكان فيما يخص التعاون

• آليات لإدارة استجابات متعددة (المقصودة أو غير المقصودة)

<u>اليمن:</u>

ليس هناك شك في أن هناك العديد من الأساليب الأكثر تقدما لجمع البيانات. يمكن أن نؤكد أن البلدان النامية سوف تحتاج بالضرورة لاستخدام العد الذاتي واستخدام الأجهزة الرقمية. في اليمن، لا تشمل شبكة الإنترنت البلد كله، وكثير من الناس لا تستخدم الإنترنت بسبب الأمية أو ليس بمقدورهم. إلى جانب ذلك، لا يدركون مدى استخدام الانترنت. وبالنسبة لأمن البيانات، فإنه يختلف من بلد إلى آخر على أساس وعيهم، وكيف أنها تعتبر دولة متقدمة.



5) حاليا تنتشر الهواتف الخلوية في كثير من البلدان. هل تعتبر أن استخدام الهواتف الخلوية لتجميع بيانات التعداد هي مماثلة لاستخدام شبكة الإنترنت من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصية؟ لماذا (لنعم ولا)؟ ما هي التحديات التي تراها في استخدام هذا النهج؟

أفغانستان:

قد تكون طريقة جيدة لجمع البيانات. حيث أنه سيتم حفظ الوقت والنفقات لإدخال البيانات. ولكن ينبغي النظر في تكلفة الهواتف الخلوية PDA وسرية البيانات بشكل صحيح.

البحرين:

استخدام الهاتف المحمول هو نهج جيد إذا لم تكن التطبيقات المطورة للهواتف والأشكال طويلة. إذا لزم الأمر لأن تكون طويلة، يتوجب جعلها في أشكال عديدة.

<u>مصر:</u>

لن تستخدم مصر الهاتف كوسيلة لجمع بيانات التعداد، بسبب وجود متغير كامل مفقود على خط الهاتف، ولا يملك الشعب المصري ما يكفى من الوعي الإحصائي ليكون إيجابيا في هذه الوسيلة.

<u>إندونيسيا:</u>

- نحن لا نعتبر استخدام الهاتف الخليوي للتعداد، لأنه يحتاج إلى بروتوكول قوي.
 - التحدي هو القضاء على البيانات غير قانونية أو غير مؤهلة.

<u>العراق:</u>

لا. السبب، ليس جميع السكان تتوفر على هاتف خلوي. لذلك، فهي لن تغطى جميع السكان،

ماليزيا:

الإدارة مفتوحة لاستكشاف تكنولوجيات جديدة متاحة لإجراء التعداد. ومع ذلك، فإن استخدام الهواتف المحمولة كأداة للعدادين لجمع البيانات هي غير قابلة للتطبيق لأنها مكلفة وهناك إمكانية لفقدان / سرقة. ينطبق استخدام الهواتف المحمولة للإجابة على الاستبيان (مثل e-census) على الذين يعيشون في المناطق الحضرية فقط ولديهم اتصال بالإنترنت. والمرجح أن أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية وذوي الدخل المنخفض سيتم شملهم في إطار هذا النهج،

<u>جزر المالديف:</u>

في جزر المالديف، لدينا أيضا تغطية 100% من الهواتف الخلوية. ومع ذلك، فإن الشعبة الإحصائية لديها بعض العوائق في استخدام الهواتف الخلوية لجمع بيانات تعداد 2014 للأسباب/التحديات التالية:

- لم تستخدم شعبة الإحصاءات حتى الآن الهواتف الخلوية لجمع البيانات في أي مسح، ولديها مخاوف من محاولتها في عملية كبيرة مثل التعداد.
 - إدارة العملية بسبب محدودية القدرة الفنية.
 - الاستثمار المهم لإدخال البيانات المتحركة.
 - التعامل مع التكنولوجيا بعد تأمين التعداد.

النيجر: (مترجم من الفرنسية)

في البلدان النامية مثل النيجر، الوصول إلى الإنترنت والهواتف المحمولة ليس كافيا لتنفيذ التعداد. ومع ذلك، فإن الهواتف النقالة تمكن الموظفين الميدانيين من التواصل خلال التقدم.

باکستان*:*

- نعم، يمكن استخدام هذا الأسلوب لجمع البيانات، ولكن التحدي الوحيد هو خصوصية المعلومات والأشخاص المخولين لجمع البيانات من خلال الهاتف الخلوي،
- هناك مخاوف من إساءة استخدام المعلومات الخاصة. ومع ذلك، يمكن اعتماد بعض الخطوات مثل إدخال كلمة المرور.

فلسطين:

- نعم، هي مماثلة.
- يتمثل التحدي الرئيسي في ضمان الخصوصية وجودة البيانات، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاك سرية البيانات.
 - في فلسطين، إسرائيل لديها سيطرة كاملة على نظام الاتصالات.

<u>قطر:</u>

كل شيء ممكن، وبالنسبة للهواتف يمكن أن تستخدم لهذا الغرض لأنها أصبحت أكثر ذكاء. جميع التقنيات الممكنة بحاجة إلى إعادة النظر، بما أن الهدف هو جعل جمع بيانات التعداد ملائمة قدر المستطاع بالنسبة للأسر والأفراد من أجل الحصول على تعاونهم وردودهم.

<u>السعودية:</u>

الهواتف الذكية هي في تطوير. وسيكون استخدامها مهم في التعداد المستقبلي. نعم، سنقوم بدراسة استخدام الهواتف المحمولة في تعداد عام 2020، بسبب انتشار وإمكانية تطوير التطبيقات المطلوبة، وبالتأكيد هناك تحديات يجب الاستعداد لها، والتغلب عليها قبل اتخاذ قرار الاستخدام.

السنغال:

إنها ليست مماثلة (مكلفة، ويشكل طول المقابلات عائقا، وتوافر المجيبين، وطول الاستبيانات، وموثوقية البيانات، وفهم الاستبيان والمفاهيم وسرية الإحصاءات). وتضمين ذلك؛ يجب أن يشمل رسم الخرائط على تجميع أرقام الهواتف من أرباب الأسر الذين يفضلون هذا الخيار.

<u>السودان:</u>

لا، في معظم المناطق، وخاصة في المناطق الريفية. ويمكن أن نستخدمها في المناطق الحضرية في المستقبل.

<u>ترکیا:</u>

في بلدنا ليست لدينا أية خبرة في هذا النهج. ولكن هذا الأسلوب قد يكون قابلا للاستخدام من أجل التحقق من جودة البيانات. ويمكن تقييم جمع البيانات عن طريق الهواتف المحمولة من قبل التعداد. التحدي هو أن طريقة جمع البيانات ستكون محدودة حيث ليس هناك العديد من مستخدمي هذه التكنولوجيا.

<u>أوغندا:</u>

- نعم، ولكن ليس على سبيل الحصر: نحتاج إلى الموقف الاحتياطي حول خصائص الشبكة.
 - في بعض البلدان، نحن بحاجة للتأكد من اختراق الهاتف الخلوي.
 الهاتف الخليوي لكل فرد لن يكون كافيا.
 - الحاجة إلى وجود أحكام واضحة لضمان اتصال بدوام كامل خلال فترة االعد.

اليمن:

لا يمكننا أن نفترض أن استخدام الهواتف الخلوية هو شيء نؤمن به طالما يمكن لموظفينا التقنيين أن يعبروا عن وجهات نظرهم في هذا المجال.

6) ما هي المجالات المحتملة للتعاون في إجراء التعداد فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ؟ كيف بمكن تعزيز هذا التعاون؟ هل شارك بلدك في أي تعاون جنوب-جنوب لأنشطة التعداد؟ إذا كان الأمر كذلك، في أي قدرات؟ ماذا ترى كفوائد وتحديات تواجه تعاون جنوب حبنوب في أنشطة التعداد؟

أفغانستان:

- في جميع مجالات إجراء التعداد، يمكن للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تتعاون. ويمكن تعزيز
 هذا التعاون من خلال اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي ومركز أنقرة.
 - وحتى الآن، لم تشارك أفغانستان في تعاون جنوب-جنوب في أنشطة التعداد.
- فوائد هذا التعاون هو أن الدول الأعضاء يمكنها أن تتعلم بعضها البعض من الدروس المستفادة. وسوف يكون هذا التعاون أكثر كفاءة حيث أن البلدان النامية تتشارك في العديد من الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

البحرين:

ينبغي للتعاون بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن يكون على النحو التالي:

- بناء القدرات
- تبادل الخبرات، والنجاحات والإخفاقات، والمنهجيات، ...
 - تبادل الأدوات، والتطبيقات، ...
 - تقديم الخدمات الاستشارية،
 - توثيق الدروس المستفادة
 - تأجير المعدات المستخدمة في التعداد إلى بلدان أخرى
- السماح للبلدان الأخرى باستخدام التطبيقات التي تم تطويرها أو شرائها / كأدوات للحد من التكاليف.

<u>مصر:</u>

- وضع جدول قاعدة بيانات لجميع الخبرات ذات الصلة المتاحة في المنطقة فضلاً عن البلدان التي تفتقر إلى مثل
 هذه الخبرات
 - توثيق ونشر تجارب SSC على أساس سنوي. وهذا يمكن أن يساعد في تعزيز وعي البلدان.
- مشاركة مصر في SSC في مجال الإحصاءات السكانية. استضافت مصر الندوة السادسة للتنمية الأفريقية حول التنمية الإحصائية (ASSD 6) في عام 2010 بموضوع تحليل البيانات واستخدامها في جولة الإسكان والتعداد السكانى 2010.

إندونيسيا:

- من الصعب القول، لأن تحديات البلدان الأعضاء ليست هي نفسها. يجب أن ندرس بدقة ما هي المشاكل.
 - من حيث تجربتي، لإجراء تعداد السكان يجب فهم الفكرة العامة للبلد الذي يجري التعداد.

العراق:

- المسائل الفنية
- عن طريق تبادل استخدام المعلومات إذا كانت التكنولوجيا الحديثة في التعداد
 - رقم

ماليزيا

غير قابلة للتطبيق.

جزر المالديف:

- نظرا لأن العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي قد أجرت التعداد في جولة عام 2010 والبعض الآخرين يخططون للقيام بذلك، يمكن عمل الكثير لتعزيز قوة كل منها من حيث تبادل الخبرات والتعلم من أخطاء بعضها البعض، وكيفية التعامل مع التحديات.
- حيث أن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تعهدت بالعمل بالتعداد المستند إلى السجل، يمكن إجراء منصة تعليمية للبلدان التي تستثمر في تطوير سجلات RBC. الممارسة الجيدة لكيفية بدء العملية، وبنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يجب أن تكون، وكيف يتم تحديث السجلات المختلفة، ومنهجية إجراء RBC ، الخ.

النيجر: (مترجم من الفرنسية)

يمكن للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التعاون في إطار برامج بناء القدرات للجهات الفاعلة في التعداد من خلال التدريب على المدى القصير في تنفيذ التعداد، وتعبئة الموارد، ورسم الخرائط والبيانات التي تم جمعها. تحد الفوائد من تكلفة التعداد والحصول على بيانات ذات نوعية جيدة.

<u>باكستان:</u>

يمكن لبلدان منظمة التعاون الإسلامي أن تتعاون مع بعضها البعض في المجالات التالية،

- تصميم الاستبيانات التي يمكن أن تتوفر على مواضيع منسقة والتي يتعين جمعها من المعلومات. ويمكن تقاسم الأسئلة / المواضيع مع بعضها البعض ومعرفة ما إذا كانت احتياجات البلدان شائعة حتى يتم وضع استبيان موحد.
 - يمكن تبادل استخدام GPS / GIS في خرائط التعداد بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

• يمكن تبادل تقنيات نشر البيانات مع دول منظمة التعاون الإسلامي.

<u>فلسطين:</u>

- مجالات التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي
- ✓ الحد الأدنى للأسئلة المقبولة (محتوى التعداد)
- ✓ تبادل الخبرات في منهجيات إجراء التعدادات
 - ✓ الوثائق الكاملة عن الممارسات الجيدة
 - التعزيز
- الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي تشمل تبادل الخبرات والمنهجيات الجديدة وتقاسم PDA أو حتى الماسحات الضوئية، أو غيرها.
 - جنوب جنوب

<u>قطر:</u>

قطر هي جزء من مجلس التعاون الخليجي وهناك تبادل كبير للمعلومات حول البيانات المطلوبة والتقنيات التي يمكن استخدامها. وتعقد اجتماعات منتظمة بشأن هذه المواضيع.

السعودية

- معظم البلدان هي في ظروف مماثلة والتعاون سيخفض التكاليف وسيختصر الوقت للوصول إلى التنفيذ الأمثل
 للتعدادات.
- نفذت دول مجلس التعاون الخليجي تعداد عام 2010، والاستفادة منه طرحت أسئلة مشتركة والاستفادة من تجارب بعضهم البعض، والاستفادة من جميع أنشطة التعداد، مثل الحملات الإعلانية تدريب النشر ، وسوف تستفيد من هذه التجربة في إعداد وتجهيز تعداد عام 2020.
- هناك العديد من جوانب التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي، في جميع المجالات، بما في ذلك نظام التسجيل المدنى، والبرمجيات، أو النشر.

السنغال:

تطوير التعاون:

- الثنائية (تبادل الخبرات والزيارات الدراسية)، المتعدد الأطراف (ورشات عمل حول خطوات التعداد باستخدام مناهج مختلفة ووسائل الإعلام)؛
 - التعاون المتعدد الأطراف مع فرق الدعم الفني UNFPA، ومكتب التعداد UNSD وسيسريك؛

الدعوة لتنظيم تعدادات منتظمة في البلدان الأعضاء (مهام أو ورش عمل مع وزراء الدول الأعضاء)؛

نعم، قمنا بتطوير تعاون جنوب-جنوب مع الرأس الأخضر والبرازيل في استخدام PDA والمغرب في استخدام المسح الضوئي(ICR)؛

هذه الاستراتيجيات نقلل من تكلفة التعدادات وتحسن نوعية البيانات وتسرع العملية. وعززت أيضا قدرات خبراء البلدان.

السودان:

ينبغي أن يكون دور مركز أنقرة ومنظمة التعاون الإسلامي هو تسهيل:

- تبادل الخبرات (مثل تقنيات نشر البيانات) بين البلدان الأعضاء
- التقدم في بناء القدرات في مجال إجراء عمليات التعداد السكاني.

أيضا، إجراء مواءمة المواضيع لجمع البيانات أو الاستبيانات المنسقة.

<u>ترکیا:</u>

يمكن تعزيز التعاون في إجراء التعداد السكاني فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من خلال دراسة منهجيات التعداد بعضهم البعض والعمليات. وتبادل الخبرات من شأنه أن يؤدي إلى المنافع المتبادلة لتحسين جمع البيانات ونشرها.

أوغندا:

الاستثمار في PHC هـ هائل: يمكن للبلدان أن تتقاسم المعدات والنفقات لتقليل التكاليف (مثال PDA)

<u>اليمن:</u>

يمكننا التعاون في العديد من المجالات مثل:

- عرض خبرات وممارسات كل بلد
- التدريب بين البلدان، لا سيما البلدان المتقدمة التي يمكن أن توفر التدريب لتبادل الخبرات مع الآخرين
 - يمكن لبعض الدول الغنية دعم البلدان الأخرى
 - يمكن لبعض الدول تقديم تجاربها من خلال المنهجيات المستخدمة

7) كيف ترى دور سيسريك والبنك الإسلامي للتنمية (أعضاء المكتب الدائم للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي) والأمم المتحدة (UNFPA 'UNESCWA 'UNSD') في تسهيل بناء القدرات لأنشطة التعداد؟

أفغانستان:

- يمكن لسيسريك أن يكون له دور رائد في مجال بناء القدرات للبلدان الأعضاء في حين أن وكالات UN يمكنها تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء. أيضا، يمكن للأمم المتحدة إجراء بحوث عن أساليب جديدة لإجراء التعداد، واستخدام تكنولوجيا للتعداد، الخ.
- يمكن للبنك الإسلامي للتتمية أن يلعب دورا هاما في بناء القدرات وكذلك منح الدعم المالي لبعض الدول الأعضاء.

البحرين:

الدور هو مساعدة البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لتقييم حالتها الراهنة وتحديد احتياجاتها. والمساعدة في اختيار أفضل الأساليب والاستراتيجيات في التعداد وكذلك توفير مصدر للخبرات لتقديم الاستشارات لجميع الأعضاء.

<u>مصر:</u>

يمكن لبلدان الجنوب التي تمتلك الخبرة الفنية في مجال الإحصاءات السكانية أن تفتقر إلى الموارد المالية الكافية اللازمة لتغطية نفقات المساعدة الفنية والتي يمكن أن توفر للدول الأخرى مساعدات من هذا القبيل.

إندونيسيا*:*

يمكن لمركز أنقرة والبنك الإسلامي للتتمية توفير قائمة بالخبراء المطلوبين لإجراء التعداد السكاني، وخاصة من
 أعضاء منظمة التعاون الإسلامي .

العراق:

الأساليب الحديثة لاستخدام التكنولوجيا في إدخال البيانات وجمع البيانات.

<u>ماليزيا:</u>

ينبغي أن يستمر دور البنك الإسلامي للتنمية لمركز أنقرة وكذلك الأمم المتحدة كمقدم للمعلومات حول آخر التطورات في المنهجيات والممارسات في إجراء التعداد.

جزر المالديف:

مركز أنقرة وغيرها من الوكالات المانحة لها دور بارز في تعزيز قدرة أنشطة التعداد. ويمكن أن يشمل ما يلي:

- دراسة أفضل الممارسات
 - المساعدة الفنية
- بناء القدرات لتقييم / تحليل بيانات التعداد ليتم استخدامها كأداة تقييم لتنمية هدف البلد ولاتخاذ قرارات فعالة
 - دعم عن بعد / البريد الإلكتروني حول بعض القضايا

النيجر: (مترجم من الفرنسية)

على النحو المعتاد، تدعم المؤسسات الخاصة للأمم المتحدة البلدان في الخبرة التقنية وتعبئة الموارد. وينبغي لسيسريك مواصلة توفير التدريب للإحصائيين العاملين في جميع مراحل التعداد مثل:

- تنفيذ التعداد
- رسم الخرائط
- المعالجة والتحليل
- مسوحات ما بعد التعداد

باكستان:

- ينبغي لكلتا المنظمتين (سيسريك والبنك الإسلامي للتنمية) أخذ زمام المبادرة لإجراء مسح على المناطق الضعيفة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بجولة تعداد السكان 2020. ينبغي إجراء تدريب في تعزيز بناء القدرات.
- يمكن إضافة استخدام التكنولوجيا المطورة في إجراء تعداد عام 2020، ويمكن توفير التدريبات باستخدام تقنيات جديدة.
- يجوز إعادة النظر في ممارسات نشر البيانات من وقت لآخر وتقاسم التطورات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي .

<u>فلسطين:</u>

دور منظمات الأمم المتحدة (UNSD, ESCWA, UNFPA) وسيسريك، هي:

- تسهيل عملية بناء القدرات في تتفيذ أنشطة التعداد
 - جمع التبرعات
- إجراء ورش العمل والندوات لتبادل الخبرات في المنهجيات للتعدادات التي أجريت بنجاح، وتحديدا في نشر البيانات وجمع البيانات.

<u>قطر:</u>

نود أن تعقد هذه المجموعات اجتماعات إقليمية لمناقشة المواضيع الناشئة للتعداد من مختلف أنحاء العالم، والتقنيات المستخدمة وأفضل السبل للاستفادة من السجلات الإدارية.

<u>السعودية:</u>

ينبغي لها أن تحدد مجالات النجاح التي تجاوزتها بعض البلدان في تعدادها، وتقاسمها مع بلدان أخرى. يمكن أن تكون الأدوار الأخرى:

- تعزيز قدرات المتخصصين في التعداد.
- عقد ورش عمل حول مواضيع محددة للتعدادات.

<u>السنغال:</u>

- تنظيم حلقات عمل بشأن مرحلة بناء القدرات للتعداد (مع الأخذ في الاعتبار الطرق المختلفة ل NTICS)
- تعزيز الدعوة حول أهمية إجراء التعداد للبلد الذي يخطط للتنمية في سياق ورش العمل أو صانعي القرار (مع الوزراء المسؤولين عن الإحصاءات)
 - تقديم المساعدة الفنية للبلد الراغب في ذلك
- تسهيل أموال الدعوة للتعدادات في المساهمة في تمويل ميزانية التعداد ستشجع المانحين الآخرين للمشاركة في التعبئة

السودان:

في التدريب، يمكن تنظيم ندوات وورش عمل ويمكن تقديم الخبرات. ينبغي أن يكون دور مركز أنقرة ومنظمة التعاون الإسلامي تسهيل التقدم لبناء القدرات في تنفيذ أنشطة التعداد

تركيا:

لدى هذه المنظمات دور هام في تسهيل بناء القدرات لأنشطة التعداد، وخاصة عن طريق جلب البلدان معا من أجل تبادل الخبرات ووجهات النظر

<u>أوغندا:</u>

- مواءمة المفاهيم الحالية
- تتسيق وتسهيل تبادل المعرفة ونقل المهارات
- تجميع وتبادل أفضل الممارسات بين البلدان الأعضاء

اليمن:

يمكن أن يلعبوا دورا كبيرا من حيث بناء القدرات الإحصائية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي . نأمل أن يفعلوا دورهم أكثر وبشكل أعمق من ذي قبل.

